

كتاب دورى رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩

ورد بالتقرير السنوى للجهاز المركزى للمحاسبات بعض الملاحظات عن نتائج فحص حساب ختامي موازنة الجهاز الإدارى للدولة عن السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وكذلك التوصيات التى طلب الجهاز المركزى للمحاسبات إتباعها وقد تضمن التقرير المخالفات التالية:-
أولاً:- تنفيذ عقود الأعمال والتوريدات

١. صرف مبالغ بالزيادة أو بدون وجه حق لبعض الدقائين والموردين وإستحقاق مبالغ طرفهم بسبب الخطأ فى محاسبتهم عن الاعمال والتوريدات المتعاقدين عليها
٢. عدم اتخاذ الإجراءات القانونية حيال بعض المقاولين والموردين المتعاقسين عن تنفيذ الأعمال أو توريد الاصناف المسندة إليهم فى السواعيد المقررة أو سحب العمل منهم وأستكمال على حسابهم دون حساب وتحصيل فروق الاستار وغرامات التأخير والتعويضات والمصاريف الإدارية المستحقة أو تحصيلها بأقل من المستحق ودون مصادرة التأمين النهائى أو استرداد الدفعات المقدمة المسددة لهم علاوة على صوية مناضر الإستهلام الأبدائى لبعض الأعمال بغرض الإعفاء من غرامات التأخير المستحقة .
٣. عدم مراعاة الضوابط المقررة بشأن إجراءات الترسية والتعاقد لدى شراء بعض الاصناف وتنفيذ بعض الاعمال
٤. عدم تحصيل التأمين النهائى المستحق عن بعض الاعمال أو تحصيله بأقل من المقرر أو قبول خطابات الضمان عن بعض التأمينات النهائية لا تغاى لعدد المراتبة قانونا فضلا عن عدم تقديم المقاولين لوثائق التأمين ضد المسئولية المدنية أو الحريق أو السطو دون اتخاذ الاجراءات اللازمة فى هذا الشأن بالمخالفة لشروط التعاقد .
٥. عدم تحصيل قيمة غرامة عدم تواجد مهندس نقابى للإشراف على مراحل تنفيذ العمليات وكذا الغرامات المقررة على عدم توفير سيارات وعدم تجهيز استرحات و أماكن ملائمة لاعاشة المهندسين المشرفين على الاعمال بالمخالفة لشروط التعاقد

ثانياً :- إظهار مصروفات الموازنة غير ممثلة للواقع بسبب عدم قيام وحدات الجهاز الإداري على تدبير احتياجاتها قبل نهاية السنة المالية بوقت كاف والاتصال بوزارة المالية في الوقت المناسب حتى يمكن صرف كافة المستحقات المطلوبة خلال السنة المالية المختصة .

لذا تنبه وزارة المالية بالآتي :-

١- ضرورة الالتزام بأحكام المنشورات والكتب الدورية الصادرة في مجال عقود الأعمال والتوريدات

٢- ضرورة قيام وحدات الجهاز الإداري على تدبير احتياجاتها قبل نهاية السنة المالية بوقت كاف والاتصال بوزارة المالية في الوقت المناسب حتى يمكن صرف كافة المستحقات المطلوبة خلال السنة المالية المختصة مع مراعاة إدراج الاعتمادات اللازمة بمشروع الموازنة في ضوء ما تم صرفه في السنوات المالية السابقة بهدف إظهار الحساب الختامي لموازنة الجهاز الإداري وبالتالي الموازنة العامة للدولة معبراً عن الحقيقة .

وعلى السادة المسؤولين بالجهاز الإداري الدولة ووحدات الإداره المحلية بالمحافظات والهيئات العامة والأجهزة المركزية المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات ومديري الحسابات وركلاتهم بضرورة مراعاة ما تقدم

رئيس

في: ٢٠٠٩ / ١ /

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(مستشرف / وجيه جورجى بولس حنا)

كتاب دوري رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩

.....

نظرا لما تلاحظ لبنك الاستثمار القومي من أن بعض الجهات تقوم بتحويل جزء من التمويل المتاح لها إلى حسابات خاصة ببعض مشروعاتها بالبنوك التجارية سواء عن طريق التحويلات أو سحب الشيكات لصالح تلك الحسابات بالرغم من مخالفة ذلك للتأشيرات العامة لموازنة الدولة وكذا لنص المادة رقم (٢) من القانون رقم (١٣٩) لسنة ٢٠٠٦ م .

بإذا توجه وزارة المالية نظر كافة الجهات الحكومية إلى ضرورة مراعاة عدم تحريك أية مبالغ من التمويل المتاح لها من بنك الاستثمار القومي إلى البنوك التجارية وفي حالة ما إذا كانت المقابلة لها حوالة حق للبنك التجاري يكتب بين قوسين بجوار أسم البنك المستفيد (أسم المقاول أو المورد المستفيد من الجهة الساحبة ، أو توضيح أنه شيك تحويل مرتبات ٠٠٠ ، وخلافه)

وعلى السادة المسؤولين الماليين بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة المركزية المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديري الحسابات وكلهم ضرورة مراعاة ما تقدم .

رئيس

في : ٢٠٠٩/٢/

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / وجيه جورجى بولس حنا)

كتاب دوري رقم (١١) لسنة ٢٠٠٩

سبق أن أصدرت هذه الإدارة المركزية لحسابات الحكومة الكتاب الدوري رقم (٨٩) لسنة ١٩٩٤ والمتضمن بيان أسماء البنوك المرخص لها بإصدار خطابات الضمان الابتدائية والنهائية لصالح الجهات الحة سومية .

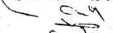
وحيث تضمن كتاب البنك المركزي المصري رقم ٣/٨٧/٦٤٢ بتاريخ ٢٨/١/٢٠٠٩ أنه تم نقل المركز المشرف على العمل في مصر (الإدارة الإقليمية) لبنك المشرق (فرع بنك أجنبي) من ٢١ و ٢٣ شارع شارل ديغول (الجيزة سابقا) برج النيل الإداري الى بلوك رقم ٧٢ (ب) شارع المعهد الاشتراكي هليوبوليس / الميرلاند - حي مصر مصر الجديدة .

لذا توجه وزارة المالية نظر السادة المسؤولين الماليين بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديري الحسابات ووكلائهم بضرورة مراعاة ما تقدم .

رئيس

في : ٢/٢٠٠٩

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة


(محاسب / وجيه جورجى بولس حنا)